بعض مشكلات تطبيق نظام lmd في الجامعة الجزائرية

د. مسعوي طاهر جامعة زيان عاشور الجلفة

د. بلول أحمد جامعة زيان عاشور الجلفة

د. سلامي خديجة جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص

تمت الجامعة الجزائرية نظاما تعليميا جديدا عرف بنظام lmd، حيث شرعت بعض الجامعات في تطبيقه ابتداء من سنة 2004، ثم عمم تدريجيا على مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي أحدثتها المنظومة الجامعية العالمية، وتوحيد الشهادات والدرجات العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المجتمع المحلي.

تناولت هذه الدراسة طبيعة نظام lmd والسياسات التعليمية المنتهجة في عملية التقييم والتدرج، وتم تقييم تطبيق هذا النظام ومدى استجابته ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها الجامعات الجزائرية ومسايرتها لعجلة التنمية. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل بعض الوثائق الرسمية والدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا النظام.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن تطبيق هذا النظام في الجزائر لم يحقق الأهداف المرجوة منه وذلك بسبب عدم توفر المناخ المادي والبشري فالجامعة الجزائرية ما زالت تعاني من نقص التأطير، غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفية الانتقال من طور إلى آخر وغياب الشريك الاقتصادي كما أن سياسة التقييم المنتهجة لم تحقق نوعية التكوين المرجوة كون أن طرق التقييم والتدريس المتبعة لا تختلف عن تلك التي كانت متبعة في النظام الكلاسيكي رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية.

مقدمة:

نظرا للتحويلات والتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العلمية والتكنولوجية، التي طرأت على المستوى الدولي بين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والتنمية من جهة أخرى واستدعى ذلك حصول تحول كبير في نمطية التعليم العالي، حيث أصبح مطلوبا منه مواكبة هذه المستجدات ومواجهة تحديات العولمة، فقد بات مطلوب من الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية المتعلقة بالمحيط والمجتمع في شتى المجالات، بما تحويه من مصادر الطاقة البشرية المميزة علميا، والقادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات. وبذلك أصبح العنصر البشري أداة فعالة

للتغير والتنمية الشاملة (زرقان، 2012، ص 190). لهذا أخذت دول العالم المتقدم والنامي تتفحص أنظمتها التعليمية بحثا عن مواطن الخلل والتغير، فقامت بإصلاح أنظمتها التعليمية والذي عرف بما يسمى نظام lmd .

ولمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي والتطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام والاتصال. انتهجت الجزائر هذا النظام كبديل للنظام الكلاسيكي، وشرعت بعض الجامعات في تطبيقه ابتداء من سنة 2004، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات تضمنت جملة من الأهداف والإجراءات والسياسات على مختلف المستويات، وبعد ذلك تم تعميمه على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي أحدثتها المنظومة الجامعية العالمية، وتوحيد الشهادات والدرجات العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المجتمع المحلي.

من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي بعض مشكلات تطبيق نظام lmd في الجامعة الجزائرية.

1- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- الوقوف عند طبيعة وخصوصيات نظام " lmd " والنظرة على الاستراتيجيات التكوينية التي ينتجها.
- معرفة السياسات التعليمية المنتهجة في عملية التقييم والتدرج في نظام " lmd ".
- تقييم التجربة الجزائرية في تطبيق نظام " lmd " ومعرفة مدى استجابة هذا النظام ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها الجامعات الجزائرية؛
- محاولة التوصل إلى حلول تساعد متخذي القرار في معالجة النقائص والصعوبات التي يعاني منها التعليم في الجزائر.

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق إلى تشخيص نظام تعليمي جديد " lmd "، الذي يعتبر الأسلوب التعليمي المعتمد عليه حاليا في تحقيق التكوين النوعي في الجامعة الجزائرية، خاصة مع التحولات التي يعرفها العالم الخارجي في شتى المجالات كما يكشف عن وضع التعليم العالي في الجزائر في ظل تطبيق هذا النظام والمشاكل التي ما زالت تعاني منها الجامعات الجزائرية، قصد إيجاد الحلول المناسبة.

3- ماهية نظام " lmd "

3-1- مفهوم نظام " lmd " :

نظام " lmd " (ليسانس، ماستر، دكتوراه) هو نظام دراسة يهدف إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين، ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافذ المهنية والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات (أبو الفتح، 1965، ص 63)، وهذا الهيكل التعليمي مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوسكسونية، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، بلجيكا، الصين، اليابان، تركيا، تونس، المغرب وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى (شباكي، 2010).

تبنت الجزائر هذا النظام بشكل تدريجي منذ سبتمبر 2004، وذلك بعد أن تبين بأن النظام الكلاسيكي أصبح غير موافق للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل العولمة وهذا النظام يحضر لشهادات معترف بها في العالم أكثر تكيف مع الاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل.

4- أهداف نظام LMD على المستوى المحلي:

يمكننا القول بأنه يهدف إلى مايلي:

- تحسين نوعية التكوين بمؤسسات التعليم العالي بحيث يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي.
- تسهيل حركة الطلبة بين الجامعات الجزائرية والدولية .
- تفتح الجامعة الجزائرية على العالم الخارجي و خاصة في مجال العلوم و التكنولوجيا تشجيع و تنويع التعاون الدولي وفق السبل و الأشكال المتأتمية
- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وهذا بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي.
- ترسيخ أسس تسيير تركز على التشاور والمشاركة.
- ربط الجامعة بسوق العمل والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.
- ترقية استقلالية مؤسسات التعليم العالي بيداغوجيا .

- العمل على انسجام وتكثيف نظام التعليم العالي الجزائري مع العالمي .

- الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي .

إذا تمعنا جيدا في أهداف نظام ل.م.د على الصعيد الدولي وأهدافه على المستوى المحلي، فإننا نجدتها تهدف إلى نفس المرامي بالرغم من الاختلاف الجغرافي والحضاري والاقتصادي (بلول، 2018، ص 124).

5- مبادئ نظام " lmd " :

يقوم نظام " lmd " على جملة من المبادئ الأساسية نذكر من أهمها:

- تنظيم عرض الدروس والمواد وتحديدتها في إطار ميادين كبرى للتكوين لتحقيق تجانس أكبر وترباط أمتن بين مختلف الاختصاصات مع التركيز على الآفاق المهنية المفتوحة أمام الطلبة الجزائريين في كل ميدان وفي كل اختصاص.

- تكثيف التدريس بالتعليم العالي حسب مسارات تكوينية فردية استنادا إلى الاختيارات الذاتية لكل طالب حسب مشروعه المهني الخاص وعليه فإنه يتم تنظيم التكوين الجامعي اعتمادا على سدايسات، ووحدات تعليمية أساسية وأخرى اختيارية لتمكين الطالب من دعم كفاءاته المهنية، بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة وفي اللغات الأجنبية وغيرها من المعارف التي تيسر الاندماج في سوق الشغل وخلق المشاريع الخاصة، وبناء على ذلك فإن تكامل الاختصاصات وتعددتها يشكلان أهم الأهداف التي يسعى النظام الجديد إلى تحقيقها.

- رسم مسار الطالب ونحته حسب هيكل تصاعدي، إذ تسخر كل مجموعة من الوحدات التعليمية بالنظر إلى مستوى التعليم وبالنظر إلى الكفاءات الواجب اكتسابها في كل درجة من درجات التكوين الجامعي، لتمكينه من الإلمام بجملة من المعارف التي تضبط بدقة من طرف المسؤولين البيداغوجيين.

22. ويتضح مما تقدم أن إرساء نظام " lmd " هو مشروع خاص بكل جامعة، يتم إعداده بالنظر إلى تميز ميادين اختصاصها وخصوصية موقعها الجغرافي وانتمائها الجهوي والوطني، للنجاح في بعث أجيال جديدة من الكفاءات التي تستجيب إلى حاجيات سوق الشغل الوطنية والأجنبية، وتقوم المنظومة الجديدة على مجموعة من الآليات والوسائل تشكل في مجموعها المكونات الأساسية لهذا النظام (درديش، 2014، ص 243).

6- مميزات نظام " lmd " :

- نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية، وحدات تعليم استكشافية، وحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص.

- تزود كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية .

- وحدات التعليم قابلة للاكتساب والتحويل.

- يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات على أنماط المراقبة المعتمدة.

- نظام الانتقال سنوي.

- تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسالك.

زيادة على هذه المميزات التي توفرها هيكلية التكوين، كونها بسيطة وواضحة القراءة، وتقتصر على ثلاث شهادات فالنظام الجديد "ل.م.د." يركز على رؤية أكثر انسجاما بخصوص توفير التكوين، تكون هذه العروض على "مجالات" وتنظم في شكل مسارات نموذجية، تكنولوجية الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي. (درديش، 2014، ص 243).

7- معالم الهيكلية الجديدة لتنظيم التعليم العالي.

7-1 التوجيه: يتم توجيه الحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد إلى احد الفروع الكبرى لتمكينهم من التعرف على الوسط الجامعي والتكيف معه (بعد أربع سنوات). كما أن الالتحاق بتكوين ما يجب أن يتم على أساس توجيه ملائم بعد سنتين من التعليم المشترك.

7-2 الفروع الكبرى يظم الطور الأول مرحلتين: مرحلة أولى مدتها سنتان، ومرحلة ثانية مدتها سنة تدرس في المرحلة الأولى محتويات تعليمية لفروع متقاربة يتم تجميعها في فروع كبرى، بإمكانها تشكيل قاعدة مشتركة لتخصصات متعددة في السنة الثالثة نذكر منها على سبيل المثال : العلوم والتكنولوجيات، الآداب واللغات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، علوم الصحة، الحقوق، الاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها.

يشمل نظام " lmd " في الجزائر على 14 ميدانا وهي : علوم المادة (فيزياء، كيمياء)

رياضيات، إعلام، علوم الطبيعة والحياة (جيولوجيا، بيوكيمياء، علوم البحر)، علوم الصحة (الطب، الصيدلة)، علوم الأرض والكون (جيولوجيا) علوم للتكنولوجيا (هندسة معمارية، إلكترونيك)، علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير، علوم القانون والإدارة والسياسة، علوم الاجتماع (علم النفس، علم الاجتماع)، علوم الإسلام، اللغة العربية (أدب ولغات حية)، الفن والرياضة والهندسة.

والميدان هو الآخر يتفرع إلى شعب متكاملة المعارف، والشعبة جزء من ميدان تكويني، فالشعبة تبين خاصية التخصص الذي يتابعه الطالب داخل الميدان، وقد تكون أحادية الفرع أو ثنائية الفرع أو متعددة الفروع، والشعبة

تتفرع إلى تخصصات لتحديد المعارف والقدرات المكتسبة بدقة من طرف الطالب، بهدف الانضمام إلى الحياة المهنية أو مزاولة دراسات معمقة أما التخصص فهو جزء من الشعبة يبدأ في درجة ليسانس 2 أو ماستر 2 لتجديد المسلك والقدرات المكتسبة من طرف الطالب.

ترتب كل المحتويات البيداغوجية التي تعني كل فرع من الفروع الكبرى وتنظيمها الزمني بكيفية تسمح في نفس الوقت بوضع :

- جذوع مشتركة أطول سواء في مجال مضامينها أو في مجال تناغمها البيداغوجي.

- إتاحة أقصى ما يمكن من المعابر بين مختلف الفروع والتخصصات .

إن إعادة هيكلة التكوين بهذا الشكل تساعد على إعداد نظام توجيه تدريجي أكثر دقة، ويتيح للطلبة أيضا الاستفادة من مسارات متنوعة.

7-3 النظام السداسي:

يشكل التنظيم السداسي للتكوين احد الأسس التي يقوم عليها نظام " lmd " والسداسي هو المدة الدورية لوحدات التي التكوين، اما النظام السداسي فيتمثل في تقسيم مدة الدراسة إلى سداسيات عوضا عن التقسيم حسب السنوات، إن مثل هذا التنظيم معول به في معظم البلدان، نظرا لمرونته التنظيمية والبيداغوجية.

7-4 الوحدات التعليمية:

يفرز نظام " lmd " مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين، وفي كل مرحلة من مراحل تنظيم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر، هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم.

الوحدة التعليمية هي مجموعة من المقاييس والمواد أو الأنشطة المتناسقة والمنسجمة بيداغوجيا، صممت وفق منطق تدرج بغية اكتساب كفاءات ومهارات محددة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، ص 17).

وهناك ثلاثة أنواع من الوحدات التعليمية وهي :

- **الوحدات الأساسية:** تحتوي على البرامج التعليمية الأساسية لتكوين الطالب والتي ترتبط مباشرة بالتخصص.

- الوحدات الاستكشافية : توفر الطالب التعمق في برنامج تخصصه وتتيح له الاطلاع على برامج مسارات اخرى، وتساهم في توسيع ثقافته الجامعية.

- **الوحدات المنهجية والثقافة العامة** : توفر للطالب الأدوات الضرورية للبحث العلمي وتكسبه القدرة الذاتية على العمل (رياضيات، إعلام ألي، برامج إحصائية، منهجية البحث العلمي، لغات أجنبية...)، وتساعد على اكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية.

الوحدة الدراسية تابعة لسداسي معين، وتتم فيه دراستها، وتحتوي على معدل وقروض، فالمعدل يؤكد اكتساب الوحدة الدراسية والقروض تدخل في إنشاء رزمة رصيد الوحدة الدراسية، وعند عدم اكتساب وحدة التدريس، فان الطالب له إمكانية الاستدراك. وإذا لم تكتسب وحدة التدريس في الاستدراك، فالطالب يكون له المجال في إعادة كلياً أو جزئياً في السنة المقبلة.

نظام الأرصدة:

وهو نظام يتمحور حول الطالب ويرتكز على كمية العمل التي يجب على الطالب القيام بها لبلوغ أهداف البرنامج. وتحدد تلك الأهداف في شكل معارف نهائية ومهارات واجبة الاكتساب. ويمثل هذا النظام منهجاً يسمح بإسناد أرصدة لكل مكونات برنامج دراسي معين باعتبار حجم العمل المقرر أدائه على الطالب والمعارف النهائية وعدد ساعات الدروس.

فالرصيد هو الحجم الساعي من العمل الذي يجب أن يبذل الطالب في إطار التكوين الذي يتلقاه في مادة أو مواد، هذا العمل الذي ينقسم إلى عمل جماعي حضوري من خلال المحاضرات والتطبيقات والإعمال الموجهة والندوات العلمية، وعمل فردي يقوم به الطالب منفرداً من خلال البحوث والتربصات والتفاريح ومذكرات التخرج. ويتراوح الحجم الساعي بين 20 و 25 ساعة في السداسي، حيث يكون مجموع الأرصدة للسداسي الواحد 30 رصيماً تتوزع على الوحدات التعليمية، ويشترط على الطالب الحصول عليها من أجل النجاح في السداسي (الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، 2011).

والمقصود بالحجم الساعي، الوقت اللازم نظرياً للطالب المتوسط لبلوغ جميع النتائج المطلوبة في نهاية التكوين (الدروس، المساهمة في الندوات، إجراء الامتحانات والتربصات...).

لكل مادة (مقياس) رصيماً، ويتحدد رصيماً الوحدة بمجموع أرصدة المقاييس أو المواد المكونة لها وإذا كان الرصيماً يعبر عن حجم ساعات العمل فان العلامة (المعدل) التي يحصل عليها الطالب في أي مادة تمثل التقييم لهذا العمل.

تستعمل الأرصدة كوسيلة للتقييم الكمي للمهارات الواجب على الطالب اكتسابها خلال مساره التكويني، ذلك أن الارتقاء لا يقاس بعدد السنوات بل بعدد الأرصدة المكتسبة، وذلك على غرار النظام المعمول به حالياً في اغلب

الجامعات الأوروبية، فالرصيد يمثل مرجعية مشتركة لجميع المؤسسات، أي أن كل وحدة دراسية هي قابلة للثمين والتحويل، ومعنى ذلك أن كل الوحدات التعليمية التي تحصل عليها الطالب محسوبة له ولا ينبغي له ان يعيدها مهما غير مسار تكوينه أو تحول إلى مؤسسة أخرى، فهي معترف بها.

7-6 نظام الوصايا:

لكل طالب الحق في المساعدة البيداغوجية عن طريق الأستاذ الوصي، وعليه يجب التسجيل في القوائم المخصصة لذلك في الوقت المناسب، التسجيل اختياري وليس إجباري وهي على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: ويتمثل في الاستقبال والتكوين والتوجيه.

- المستوى الثاني: ويتمثل في المتابعة البيداغوجية والعمل الشخصي.

- المستوى الثالث: ويتمثل في المتابعة والمرافقة من أجل إعداد البحث، وتبصير الباحث بسبل تحقيقه. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية ترتيب الطلبة، 2011).

7-7 - ملحق الشهادة:

يتميز نظام " lmd " بإسناد ملحق للشهادة وهو وثيقة تضاف إلى شهادة التخرج من كل مؤسسة، ويعتبر ملحق الشهادة وثيقة تكميلية توضيحية ترفق بالشهادة، وتعرف بالمؤهلات المكتسبة والأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطلاب وذلك لضمان مزيدا من الشفافية، وتحتوي هذه الوثيقة على عدة معلومات حول الطالب والمؤسسة ومستوى الشهادة (شروط التسجيل، مدة الدراسة، المواد المدروسة، نوعية التبرعات...) ومحتواها، النتائج المتحصل عليها، المستوى المهني المكتسب، المسار التكويني وغيرها.

8- التقييم والتدرج في ظل نظام " lmd "

8-1- التقييم:

حتى يقوم الطالب بالحجم الساعي للرصيد المطلوب منه، تتوزع الدراسة عبر محاضرات، أعمال تطبيقية، أعمال توجيهية، أعمال فردية، حيث يكون مجموعها الساعي مساويا لقيمة الرصيد ويشترط إجبارية الحضور للأعمال التطبيقية والتوجيهية المقررة ضمن الوحدات التعليمية للسداسي، وينجر عن التغيب إقصاء الطالب من المادة أو المقياس في حالة تسجيل 3 مرات غير مبررة أو 5 مرات ولو مبررة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية ترتيب الطلبة، 2011). ويمكن للجنة التكوين فرض إجبارية الحضور على الطلبة بالنسبة للمحاضرات.

وينطبق عليها في هذه الحالة نفس الإجراءات السابقة المتخذة في حالة الغياب. وأخيرا ينتهي السداسي الدراسي بامتحانات نهائية لكل المقاييس المدرسة وتحدد نتيحتها بنجاح الطالب أو رسوبه.

8-1-1- طرق تقييم الطالب: هناك عدة كفايات لتقييم الطالب نوجزها في النقاط التالية:

- مراقبة مستمرة مبرمجة من طرف الفريق البيداغوجي وتشمل الفروض المحروسة (TD)، التقارير والتجارب (TP)، النشاط داخل الحصص، البحوث والعروض (TD).

- امتحانات مبرمجة من قبل الإدارة وتشمل النهائي والامتحان الاستدراكي.

9- تقييم تطبيق نظام " lmd " في الجامعة الجزائرية:

تتمحور أسس نظام " lmd " حول ترقية التحصيل المعرفي وتطبيق معايير الجودة العالمية في نظام التعليم العالي. لكن ولحد اليوم، يبقى هذا الشعور على ورق كون أغلب أو كل المعايير والمتطلبات المذكورة سابقا تعد غائبة بشكل تام وهذا راجع بقدر كبير لاستمرار نفسي ذهنية التعليم الكلاسيكي على الطالب والأستاذ في آن واحد، وهذا ما ألقى بظلاله سلبا على أداء الجامعة كعنصر أساسي في تركيبة المشروع التنموي على الصعيدين المحلي والوطني.

9-1 نظام التعليم

يمكننا تلخيص واقع التعليم في مختلف الجامعات الجزائرية في ظل النظام الجديد " lmd " في النقاط التالية :

- استمرار التدريس بنفس الطرق المنهجية في النظام الكلاسيكي رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية.
- الاعتماد على النظري بنسبة 90 % في نقل المعارف والمعلومات في حين ان فلسفة نظام " lmd " تقرب الطالب من المحيط السوسيواقتصادي.
- لا يزال الاستاذ هو محور العملية التربوية في حين ان النظام الجديد يفترض ان الطالب هو منتج المعرفة.
- نقص المعلومات والمعارف فيما يتعلق بمبادئ نظام " lmd " لدى الطلبة والأساتذة.
- كثافة العمل البيداغوجي بالنسبة للسنة الثانية ماستر والمكونة من سداسي للدراسة والملتقيات والتربصات والمذكورة، وهذا ما أثر على جودة مذكرات نهاية التخرج.
- عدم تقييم الطلبة في الامتحانات الخاصة بالإعمال الموجهة بطريقة واقعية، بحيث يغلب عليها تقييم الطالب بمواظبته لحضور هذه الحصص.
- تقارب الفترة الزمنية بين الامتحانات والدراسة أي فترة الامتحانات طويلة جدا.

- اختلاف المقاييس ومحتوياتها في التخصص الواحد بين جامعات الوطن، وهذا يؤثر على تكوين الطلبة وعلى انتقالهم من جامعة إلى أخرى (التحويل الخارجي).
- تأثر تكوين الطلبة في تخصصات دقيقة بالميادين المقترحة حاليا على سبيل المثال (العلوم الاجتماعية: الدمج بين علم الاجتماع وعلم النفس).
- جهل دور الشريك الاجتماعي والاقتصادي في العملية التعليمية ونقص فعاليتها في العملية التعليمية، خاصة في مجال التربصات.
- الانتقال من الطور الأول الى الطور الثاني ومن الثاني إلى الطور الثالث أي من الليسانس إلى الماستر انتقال عشوائي، وهنا غلب الكم على النوع وهذا لا يخدم العملية التعليمية، وهذه الظاهرة تؤدي بدورها الى وجود بطالة من نوع آخر .
- وجود صعوبة في إجراء التربصات الميدانية بالنسبة للطلبة، أي عدم توفر مكان إجرائها، فهذه التربصات لها أهمية كبيرة في تزويد الطالب بالمعارف العلمية، وتمكينه من تطبيق ما تعلمه في المحاضرات والإعمال التطبيقية.
- وجود تشابه كبير في محتويات المقاييس في التخصص الواحد، سواء في الطور الواحد أو من طور لآخر.
- عدم توفر الكتاب الجامعي المتخصص وقلة وسائل البحث الالكترونية (الانترنت) وهذا يعيق إعداد البحوث الإعمال الشخصية التي يقوم بها الطلبة.

* الحلول المقترحة

- وجود آليات من شأنها تسهيل إجراء التربصات الميدانية.
- تخصيص دورات تكوينية للأساتذة حتى يتسنى لهم فهم نظام " lmd "
- اقتراح تكوين لجان على مستوى الوزارة أو الجامعات مهمتها شرح نظام " lmd " للطلبة والأساتذة على السواء.
- تحديد الشريك الاجتماعي والاقتصادي وتوضيح دورهما في نظام " lmd " .
- تغليب النوعية على الكمية بالنسبة للطلبة وذلك بإعادة النظر في الانتقال من طور إلى آخر.
- توحيد البرامج على مستوى الوطن أو على الأقل على المستوى الجهوي، حتى نقضي على مشكلة الاختلاف الموجود بين المقاييس ومحتوياتها في التخصص الواحد في الجامعات المختلفة.
- الإسراع بإدماج التخصصات الجديدة على مستوى الوظيفة العمومي.

- إعادة النظر في عروض التكوين بالسنة للسنة الثانية ماستر كأن نلغي السداسي المخصص للدراسة، وهذا في ظل تشابه المقاييس من طور لآخر، ونرك على التبرص وإعداد المذكرة لأن هذه الأخيرة تتطلب وقت طويل، والتبرص يفيد الطالب في حياته العملية.

- إعادة النظر في نقطة الأعمال الموجهة وذلك بإلغاء نقطة حضور الطلبة، فالطالب مجبر على الحضور، وعليه التقييم يكون بالدرجة الأولى على الامتحان إضافة إلى المشاركة والعمل الشخصي.

- تقليص فترة الامتحانات كأن نجري مثلا دورة استدرائية واجدة للسداسيين في نهاية السنة، وعليه نعيد النظر في كشف النقاط.

- انقسام الميدان حتى ييسر للطلبة التكوين الجيد في إطار التخصص مثل انقسام ميدان العلوم الاجتماعية أي الفصل بين علم الاجتماع وعلم النفس، وعليه الطلبة يدرسون في التخصص ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة كما هو موجود في عروض التكوين الحالية، وهكذا نظمن الجودة والتنوعية.

- إعادة النظر في عروض التكوين لأن هناك مقاييس ليس لها أي علاقة بتخصصهم.

- العمل على توفير الكتاب الجامعي المخصص بالكميات الكافية في المكتبات، وتوفير فضاءات مجهزة بأجهزة الإعلام الآلي، وهذا من شأنه يسهل للطلاب الحصول على المعلومة.

9-2- نظام الوصاية:

تعتبر الوصاية أحد المستجدات الجوهرية في إطار فلسفة نظام "Imd" والتي تهدف إلى تمكين الطالب من الاندماج في الحياة الجامعية، وتحسين نوعية تكوينه بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدراته وإمكانية مشاركته ومرافقته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي وعليه فإن الوصاية عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأستاذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن كل التساؤلات التي يمكن توجيهها في مسارهم التعليمي أو التكويني وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى تطبيق نظام الوصاية في الجامعة الجزائرية يعاني من عدة صعوبات نلخصها في مايلي:

- غموض شامل فيما يخص مفهومها.

- غموض في شروط تطبيقها وفي القوانين المسيرة لها.

- عدم توفر فضاءات وأمكنة خاصة بها.

- العزوف التام من قبل الطلبة لحضورها.

- وجود غموض للمهام التي يقوم بها الوصي.

*الحلول المقترحة:

- إعادة النظر في مفهوم الوصاية.
- نشر ثقافتها وفلسفتها بالنسبة للطلبة والأساتذة على السواء.
- توضيح المهام المنوطة للوصي.
- وجود آليات تجعل الطالب ملزم لحضورها، كأن نجعلها بمثابة أعمال موجهة.
- توفير فصاءات وأماكن اجرائها.
- توضيح المهام التي يقوم بها الوصي.

9-3- الوسائل التعليمية والبيداغوجية:

كل إصلاح او نظام تعليمي، مهما كانت طبيعته وإيجابياته، يتطلب إمكانات مادية وبشرية لاجحاه، ولا يختلف نظام " lmd " عن هذه القاعدة، بل ان طبيعة هذا النظام التعليمي تتطلب هياكل وتجهيزات ووسائل مادية وبشرية اكبر من النظام القديم. وهذا مايعاب عن تجربة اعتماد نظام " lmd " في الجزائر، حيث انه طبق مباشرة دون توفير المتطلبات الضرورية لذلك، وهذا ما جعل الجامعات الجزائرية تعاني من عدة مشاكل في ظل هذا النظام ونذكر من أهمها:

- نقص الوسائل التكنولوجية التي تساهم في سير الحسن للدراسة.
- جهل الأساتذة لكيفية استعمال هذه الوسائل إن وجدت.
- عدم وجود الانترنت في بعض الجامعات.
- الاعتماد على نفس الوسائل التعليمية التي كان يعتمد عليها في النظام الكلاسيكي رغم وجود اختلاف كبير بين النظامين .

*الحلول المقترحة:

- توفير الوسائل التكنولوجية التي يستعين بها الأساتذة في شرح محاضراتهم وحصصهم التطبيقية.
- تخصيص دورات تكوينية حتى يتسنى لها كيفية استعمال الوسائل التكنولوجية.
- تنظيم دورات تكوينية للأساتذة لتوضيح أهمية الوسائل التكنولوجية الجديدة في العملية التعليمية بالنسبة لنظام " lmd " .

9-4- خلية الجودة:

إن ضمان الجودة في التعليم العالي هو مفهوم متعدد الإبعاد يشمل جميع وظائف هذا التعليم وأنشطته ومحيطه الاقتصادي ويميز ببعده الدولي (تبادل المعارف، حركية الطلبة و الأساتذة والمشاريع الدولية للبحوث). تتم هذه العملية عبر تقييم داخلي أو ذاتي تقوم به المؤسسات المعنية ثم يليه تقييم خارجي من طرف مؤسسة مستقلة. ولكن المشكل المطروح في هذا المجال هو انه :

- لم تنصب هذه الخلية لحد الساعة على مستوى الجامعة أو الكلية.
- لم تتجسد هذه الخلية على أرض الواقع لا من حيث المقر ولا الوسائل، وعليه لم تستطع مباشرة مهامها على مستويات التعليم، البحث العلمي، الحكومة والحياة الطلابية.
- هناك غموض حول مهام هذه الخلية.

*الحلول المقترحة:

- توفير المقير والوسائل على مستوى الجامعة والكلية حتى يتسنى لها القيام بمهامها.
- تفعيل المهام التي تقوم بها هذه الخلية على أرض الواقع.
- وضع ميكانيزمات لضمان هذه التفعيل.
- تطبيق الإطار القانوني على أرض الواقع حتى يتسنى لهذه الخلية القيام بالمهام المنوطة بها.
- تنظيم ملتقيات أو أيام دراسية على مستوى الجامعات و الكليات لتوضيح مجالات ومهام الخلية.
- على الخلية أن تهتم بالمجالات التالية:
- * جودة الإدارة من حيث حسن التسيير.
- * جودة المكتبة من حيث التسيير والخدمات التي تقدمها ونوع الكتب المتواجدة فيها.
- * جودة التدريس من حيث الكفاءة وطرق التدريس.
- * الاهتمام بالحياة الطلابية من حيث التكوين والفضاءات والإقامة.
- * الاهتمام بالعلاقات الإنسانية فيما بين الطلاب والأساتذة أو بين الأساتذة والطلاب.

10- أهم مشاكل قطاع التعليم العالي في ظل نظام " lmd " . (درديش، 2014، ص ص 243-260).

10- بعض مشاكل قطاع التعليم العالي في ظل تطبيق نظام lmd :

10-1- مشكلة التحجيم :

لا يزال قطاع التعليم العالي يعيش أزمة المدوجة تتمثل في تزايد عدد الطلبة الكبير، ونقص المؤسسات والهيكل القاعدية، حيث نلاحظ عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذه الزيادة في عدد الطلبة في كل دخول جامعي، ترتبط بمجموعة من العوامل نوجزها في مايلي:

- مبدأ التساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
- النمو الديموغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الابتدائية.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتمادات اقتصادية واجتماعية ترتبط بتحسين الدخل والمستوى المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجيه والتقويم.
- مجانية التعليم العالي وإهمال النوعية بسبب نقص الهياكل والمؤطرين.
- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي أنجزت عنها مشكلات أخرى أعاقت تطور التعليم العالي وارتبطت ب:

- زيادة الحاجة للتمويل لمواجهة اليادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد السداغوجية والهيكل، ميزانية التسيير البحث العلمي والتأطير.
- مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا.
- زيادة بطالة الخرجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلت المناصب المفتوحة.
- نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة.
- إهمال البحث العلمي.
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل، واستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم .

ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الاهتمام بالكم على حساب الكيف خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم، ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض بارتفاع العدد والعكس صحيح.

(زرقان، 2012، ص 197).

10-2- مشكلة التأطير:

نتج عن الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة نمو غير متناسق في التسيير وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز كبير في التأطير خاصة في الترتيب العليا مقارنة بعدد الطلبة ومعدلات العالمية مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل نظام " lmd "

لا يتوافق والطموحات المرجوة منها ويتبسط مشكل التأطير بعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- التوسع الكبير في التعليم العالي الذي أدى إلى ارتفاع عدد الملتحقين بالجامعات.
- نقص التأهيل العملي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا.
- سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز.
- سياسات التوظيف غير واضحة ومعايير لرقية معقدة.
- ضعف الدافع لإجراء البحوث لعدم وجود مستفيدين.
- التأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية. (بلول، 2018، ص 127).

10-3- مشكلة الهياكل والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى نقص ضبط الهياكل والتجهيزات وأصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في عدد الجامعات، وذلك بسبب انعدام التخطيط والاستراتيجيات الجادة. إضافة لهذا نجد نقص في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف واللحاق بالركب وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي. هذا مع نقص المراجع الحديثة وقاعات الانترنت، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا يسمح بالتكوين الجيد، كما أن أغلب الجامعات الجزائرية تفتقر إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار. (درديش، 2014، ص 260 - 262).

10-4- مشكل إيجاد الشريك الاقتصادي :

يرتبط التكوين في نظام " lmd " بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة خصوصية المناطق، فهذا النظام يتميز بازدواجية التكوين بين النظري والتطبيقي عن طريق التريصات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلص المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها، وفي هذا المجال نتساءل هل هناك اتفاقيات قطاعية أبرمت مع الجامعات؟ وهل يمكن للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التجاوب مع هذا التوجه أم أنهم غير مباليين ولا يشعرون بأنهم معنيون بتحويلات الجامعة؟ الشيء الملاحظ هو أن الجامعات الجزائرية تجاهلت كليا " lmd " المهني الذي يفترض أن يكون بالتوازي مع " lmd " الأكاديمي، وهذا ما رفع عدد المخرجين بشهادات ليسانس أكاديمي الذي خلق أزمة حقيقية في كيفية التعامل معهم للسماح لهم بالتكوين في المستويين الثاني والثالث الماستر والدكتوراه، كما أن التريصات الميدانية المطلوبة تواجهها صعوبات وعراقيل كبيرة من قبل معظم المؤسسات المعنية، لذا تستعمل العلاقات الشخصية في تنظيمها أكثر من العلاقات الرسمية، إضافة إلى ذلك فإن قلة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قلل من إيجاد فرص الشغل بالنسبة لخريجي هذا النظام، خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني (درديش، 2014، ص ص 260-262).

الخاتمة

إن نظام " lmd " يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرية ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومفتوح عليه، لكن أي تغيير مرهون بمدى توفير كل الظروف الملائمة لنجاحته، وهذا ما يعاب على تطبيق هذا النظام في الجزائر الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشرياً، فالجامعة الجزائرية مازالت تعاني من نقص بعض المرافق البيداغوجية المناسبة لتطبيقه (كالمخابر، قاعات المطالعة، قاعات الانترنت، المكتبات المتخصصة وغيرها من جهة، ونقص في التأطير لاسيما غياب الأستاذ الوصي من جهة أخرى).

وما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة له، والاكتفاء بقوانين النظام القديم من حيث التوجيه والتقييم ومحتوى المواد المدرسية والوسائل التعليمية وغيرها، كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي. يضاف إلى ذلك عدم إستعداد وإستيعاب الأسرة الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد.

ويجب الإشارة إلى أن هذا النظام لم يحل المشاكل التي كانت تعاني منها الجامعة الجزائرية في ظل النظام الكلاسيكي، حيث أن اغلب المؤسسات الجامعية ما زالت تعاني من مشاكل الاكتظاظ ونقص التأطير ونقص في الهياكل والتجهيزات الضرورية لتحقيق أهداف هذا النظام.

- 1- أبو الفتح رضوان.(1965). *أسس التربية في الوطن العربي*. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.
- 2- ليلي زرقان. (2012). *إصلاح التعليم العالي الراهن " lmd " ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16.*
- 3- شهايكسي سعدان. أكتوبر.(2010). *لماذا اختارت الجزائر نظام "ل.م.د"؟*. مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4.
- 4- درديش، احمد.(2014). *واقع نظام LMD في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 29، السداسي الثاني، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.*
- 5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، *كيفية التقييم والتدرج. كيفية التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر، القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر (2011).*
- 6- بلول، أحمد.(2018). *التغيير التنظيمي وعلاقتها بالفعالية التنظيمية في ظل نظام LMD دراسة ميدانية على عينة من أستاذة جامعة الجلفة، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة قسنطينة 2. الجزائر.*
- 7- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2007). *الجزائر*.
- 8- *الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جوان (2011).*
- 9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، *كيفية ترتيب الطلبة: القانون المتعلق بتوضيح مهمة الإشراف وتحديد كيفية تنفيذه. القرار رقم 714 المؤرخ في 03 نوفمبر(2011).*